الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

12-11-10 **رجب** 1438 / 7-8-9 **إبريل** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

7جهات حكومية الأكثر تعرضا للشكاوى بحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن السبت 11 رجب 1438هـ - 8 إبريل 2017م
http://okaz.com.sa/article/1534183

جدة: نجلاء الحربي 08-04-2017 10:45 PM

سجلت 7 جهات حكومية حضورها لدى فروع جمعية حقوق الإنسان، كأكثر الجهات الخدمية التي تقدم ضدها شكاوى من مراجعين لتلك الجهات خلال 1436-1437، إذ تمثل الضرر في بعض القرارات التي اتخذت ضد الشاكين إلى جانب أخطاء وشكاوى تتعلق بأخطاء طبية طالت البعض منهم، واعتراض على قرارات إدارية من بعض الجهات، فيما تمكنت الجمعية من إيجاد حلول عن طريق مخاطبتها تلك الجهات وإزالة الضرر عن بعض المتقدمين لها.

التعليم تتصدر

أكدت مصادر لـ«الوطن»، أن أكثر الجهات الحكومية، التي تقدم ضدها مراجعون لجمعية حقوق الإنسان بشكاوى مطالبين برفع الضرر عنهم، كانت وزارة التعليم بـ70 شكوى، فيما بلغ عدد الشكاوى ضد المستشفيات الحكومية 44 شكوى، وتلتها المديرية العامة للشؤون الصحية في عدة مناطق بـ 30 شكوى، فالمحاكم العامة بـ 23 شكوى، ثم البلديات بـ21 شكوى، فمؤسسة النقد بـ 19 شكوى، وأخيراً شكاوى ضد الأمانة في عدد من المناطق بـ 17 شكوى.

تظلمات المراجعين

أبانت المصادر، أن التظلمات التي تقدم بها المراجعون للجمعية، كان من بينها، اعتداء على ممتلكات، وإزالة تعديات، واعتراض على قرار إداري، وطلب إعادة النظر في قرار إداري وقضائي، ومطالبة بتنفيذ حكم قضائي، ومطالبة بمستحقات مالية، وأخطاء طبية من مستشفيات حكومية.

حماية الحقوق

أوضح المحامي عبدالرحمن الشهري، أن جمعية حقوق الإنسان تعتبر من الجهات الحقوقية التي يلجأ إليها الأشخاص في حال تعثر عليهم أمر كتأخير في معاملة ما، أو عدم تقديم خدمات صحية تليق بهم.

الحياة
AL HAYAT

«الشورى»: توصية بإقامة جمعيات أهلية تُعنى بحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21164476

يصوت مجلس الشورى الإثنين المقبل، على مطالبة الهيئة العامة للإحصاء بنشر إجمالي الناتج المحلي لكل منطقة إدارية كجزء من إجمالي الناتج المحلي للمملكة، ليشمل إسهام كل قطاع اقتصادي في إجمالي الناتج المحلي وبالأسعار الجارية والثابتة لكل منطقة.

ويأتي ذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن ملاحظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي لهيئة الإحصاء. فيما يناقش تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في شأن التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان.

وطالبت اللجنة في أبرز توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس هيئة حقوق الإنسان بالعمل على وضع الأسس والمعايير لإقامة مؤسسات وجمعيات أهلية تُعنى بحقوق الإنسان، وتهيئة كوادر سعودية ذات خبرات دولية في هذه المجالات للعمل مبعوثين وخبراء ومحققين دوليين في المنظمات الدولية.

ويناقش المجلس أيضاً تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ.

وطالبت اللجنة، المؤسسة بتحويل المجالس الاستشارية في الموانئ إلى مجالس إدارات في كل ميناء ويكون له جميع الصلاحيات الإدارية.

وأيضاً يناقش تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن محضر اللجنة المشكلة لدراسة موضوع غرامات التأخير عن سداد الديون الواردة في نظام تعريفة الطيران المدني ومدى شرعيتها والمتضمن توصية بتعديل مادة من النظام على النحو الوارد في المحضر، وطالبت اللجنة في توصيتها بالمـوافقة على التعـديل.

ويطلع المجلس على تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال موارد المياه بين وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية ووزارة موارد المياه الصينية، وتقرير اللجنة المالية في شأن مشروع اتفاق التعاون الجمركي العربي.

وطالبت اللجنة بالموافقة على المشروع، الذي يهدف إلى «التعاون الوثيق بين الإدارات الجمركية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية وتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية على درجة عالية، وبما يحقق التوازن بين الالتزام وتسهيل التجارة لضمان حركة التجارة المشروعة وللوفاء بمتطلبات الدول لحماية المجتمع والحفاظ على الإدارات الجمركية.»

أما في جلسة الأربعاء المقبل، فيستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن ملاحظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للمساحة.

ويصوت على توصيات اللجنة في شأن التقرير، ومن أبرزها مطالبة الهيئة العامة للمساحة سرعة الانتهاء من وضع المعايير والمواصفات الفنية الخاصة بالأعمال المساحية الجيوديسية والطبوغرافية والبحرية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسويق خدماتها المساحية ومنتجاتها الرقمية وبيعها وفقاً للأنظمة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

الهيئة "الملكية" تطلق مبادرتها لحماية البيئة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21199342

الرياض - «الحياة»
أكدت الهيئة الملكية للجبيل وينبع أن مبادرة «تطوير وتنمية وحماية البيئة في المدن الصناعية» تستهدف «تنمية وحماية البيئة بمدن الهيئة الملكية» وإحداث توافق بين التطور الصناعي والمحافظة على البيئة، فضلاً عن توطين تقنيات حديثة تسهم في استقطاب استثمارات وصناعات جديدة تحقق مفهوم الاستدامة البيئية في المدن الصناعية، وتستخدم الهيئة الملكية حالياً تقنيات بيئة جديدة ستمكنها من إعادة تدوير 54 في المئة من النفايات الصناعية في عام 2020م.
وأوضح رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع، رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) الأمير سعود بن ثنيان، أن حماية البيئة من المهمات الرئيسة للهيئة الملكية ضمن إدارتها الشاملة للمدن الصناعية التابعة لها، وقال: «إن مبادرة تنمية وحماية البيئة تأتي استكمالاً لما تم اتخاذه من إجراءات حماية، إذ سنت الهيئة قوانين بيئية صارمة وألزمت الشركات العاملة في مدنها الصناعية بتطبيقها، ومن ذلك برنامج المراقبة البيئية الذي يعد من أهم الركائز للمحافظة على البيئة، وقد أعدته الهيئة قبل أن تنشئ مدنها الصناعية.»
ونوه إلى مشاركة القطاع الخاص، في استقطاب أحدث التقنيات المستخدمة في تدوير النفايات الصناعية، لتحويلها إلى مواد مفيدة ذات قيمة مضافة، لافتاً إلى أن القطاع الخاص تمكن من تنفيذ مشاريع بيئية يقدر حجم استثماراتها بنحو بليوني ريال.
كما أعرب عن اعتزازه بمساهمة الشركة في تنفيذ برامج بيئية طموحة بالتعاون مع الهيئة الملكية، إذ تمكنت «سابك» من خفض انبعاثات الكربون وتقليل استهلاك الطاقة في مدن الهيئة، وقال في هذا الصدد» :تمكنت شركة المتحدة التابعة لسابك من تنفيذ عمليات التنقية لمركب ثاني أكسيد الكربون، ليتم استخدامه كمادة لقيم تستفيد منها الشركات الأخرى، وقد نجحت الشركة في خفض الانبعاث إلى نحو 173 ألف طن متري أثناء تطبيقها للمرحلة الأولى، ومن المنتظر أن يتصاعد التأثير الإيجابي لهذه التقنية حينما يتم تشغيل المشروع بكامل طاقته.«
ونجحت الهيئة الملكية في الاستفادة من مياه الصرف المعالجة، إذ تم إعادة استخدامها لزيادة مساحة المسطحات الخضراء، مما أسهم في خفض انبعاثات الكربون، وإعادة تدوير 177 ألف طن من النفايات الصناعية، وهذه النسبة تشكل 45 في المئة من النفايات المنتجة في عام 2016م. يذكر أن برنامج التحول الوطني 2020، يُعد أولى الخطوات نحو تجسيد رؤية المملكة 2030، باعتبارها منهجاً وخريطة للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة، ويرسم التوجهات والسياسات العامة والمستهدفات والالتزامات الخاصة بها، لتكون نموذجاً رائداً على جميع المستويات.
وفي سياق المرحلة الأولى من برنامج التحول الوطني 2020، التي يجري تنفيذها حالياً، بالشراكة بين مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية و18 جهة حكومية، تأتي المبادرات الجديدة أو المُتجددة لمنظومة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، التي بلغ عددها 113 مبادرة، من جملة 755 مبادرة في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، لتُسهم في تحول المملكة نحو العصر المعرفي الرقمي، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوليد الوظائف، وتعظيم المحتوى المحلي.

الإيقاع بزوج "معنِّفة سكاكا" يفتح باب المطالبة بـ"عقوبات رادعة"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21181250

قوبل إعلان الناطق الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، إلقاء الشرطة القبض على زوج «معنفة سكاكا»، بمطالبات بإنزال «أشد العقوبات» في حقه بعدما تبين أنه المعنف، وسن قوانين واضحة في ما يتعلق بقضايا العنف الأسري، لتكون «رادعاً قوياً» للمعنِفين.

واكتسحت مواقع التواصل الاجتماعي قبل أيام صورٌ لامرأة، قيل إنها من محافظة سكاكا، تعرضت لضرب مبرح وتعذيب بـ«وحشية» على يد زوجها، ما أثار سخطاً واستهجاناً بين مغردين سعوديين، جلهم من النساء.

وأظهرت الصور كدمات وحروقاً على وجه الزوجة ويديها، رافقها وسمٌ بعنوان «معنفة سكاكا» تفاعل من خلاله المغردون مع الحادثة.

وجاء إعلان أبا الخيل في تغريدة عبر «تويتر» أمس (الخميس) كتب فيها: «تم القبض على المعنف من الشرطة، وأحيل لجهات الاختصاص لتطبيق الأنظمة بحقه»، بعدما نشر الثلثاء الماضي تغريدة أعلن فيها توصل فرق الحماية الاجتماعية في الجوف إلى الحالة، واتخاذ الإجراءات النظامية في حق المعنف. وقابله مغردون بتعليقات تطالب بعدم الاكتفاء بتوقيع المعنف تعهداً، بل سن عقوبات واضحة ورادعة لمثل هذا النوع من الحوادث، لكي لا يصبح العنف ظاهرة في المجتمع السعودي. وتمنى آخرون ألا تمر الحادثة مرور الكرام، بادعاء الجاني أنه مريض نفسي، ليهرب من العقوبة، وألا يتم التعامل مع كل حالة على حدة، أو يكون التحرك فقط رد فعل على الاعتداء. ودعا بعضهم إلى إعلان الحكم الصادر في حق الزوج والعقوبة التي سيتلقاها، لكي تكون عبرة لغيره ولضمان حق الزوجة.

وكان مجلس الشورى طالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية العام الماضي بعمل دراسة مسحية حول ظاهرة العنف الأسري في المجتمع السعودي، وذكر الموقع الإلكتروني لقناة «إم بي سي» في آب (أغسطس) 2013، أن السلطات السعودية أقرت قانوناً يمنع أشكال العنف الجنسي والبدني كافة سواء داخل المنزل أو في مكان العمل، وذلك بعد أن كان العنف ضد المرأة والأطفال في المنازل «شأناً خاصاً» - من الناحية القانونية - حتى إقرار القانون، وتتضمن العقوبات السجن لمدة عام وغرامة تصل إلى ما قيمته 13 ألف دولار، كما يضمن الحماية لضحايا العنف الأسري، بحسب «إم بي سي». يذكر أنه في العام 2014، دخل «نظام العنف الأسري» حيز التطبيق في المحاكم السعودية، إثر دراسة مسودة المشروع، ووضع صيغتها النهائية، ثم إعلان إقراره وإخراجه في صيغته النهائية. وكشف مصدر قضائي لـ«الحياة» وقتها، أن مجلس الشورى درس مسودة مشروع العنف الأسري، ووضع صيغتها النهائية، موضحاً أن المشروع في الخطوات النهائية لإقراره وإخراجه في صيغته النهائية. وقال المصدر: «إن النظام سيعمم على القضاة كافة، إذ لا بد أن تنظر القضايا وفقاً لنصوصه، ويحكم فيها، ما يؤدي إلى اختلاف الأحكام الصادرة وفقاً لتقدير كل قاضٍ»، مؤكداً أن «النظام أولى العنف ضد المرأة أهمية بالغة، كونها محور كل أسرة، وغالبية قضايا العنف وفق الإحصاءات التي رصدتها وزارتا العدل والشؤون الاجتماعية كانت ضد المرأة.«

وأشار إلى تضمين النظام دور الجهات الأمنية عبر «إلزامها بالاستجابة للبلاغات الأمنية من دون اشتراطات»، وأكد أن النظام يمثل نقلة نوعية في القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية المرأة والطفل والفئات الضعيفة، وذلك للحد من انتشار مظاهر العنف الأسري والإيذاء النفسي والجسدي، وأن النظام جاء »متوافقاً مع ما دعت إليه القوانين والاتفاقات الدولية المتعلقة بمناهضة العنف الأسري، وحماية المرأة وحقوق الإنسان.«

وأوضح أن »النظام وفر الحماية الاجتماعية والأمنية للمبلّغين عن حالات العنف بعدم كشف هويتهم، كما نص على توفير المساعدة والمعالجة والإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية للمعنفين، يضاف لذلك ما قرره النظام من عقوبات بحق المتسببين في الإيذاء، وهو ما يعطي النظام فاعلية وتأثيراً كبيرين.«

وأظهر إحصاء متفرق شيوع العنف ضد النساء، ومنه تعرض حوامل للضرب مع عواقب الولادة المبكرة أو الإجهاض، وأفاد أن معظم المتعرضات للعنف الجسدي في المدينة المنورة أصبن إصابات خطرة بنسبة 63 في المئة، استدعت التدخل الطبي .وأظهرت دراسة على ألفي سيدة في الأحساء أن نسبة المتعرضات للعنف من أفراد الأسرة 11 في المئة، أو امرأة واحدة من بين كل عشر نساء، وكان الزوج الأكثر تعنيفاً.

»تغريدة" تنهي معاناة عامل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1584106

تفاعل فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض مع "تغريدة " كشفت عن معاناة عاملٍ يسكن وسط معدات يقوم بحراستها في طريق نجم الدين جنوب غرب الرياض، حيث باشرت فرقة تفتيشية من مكتب عمل الرياض الحالة ووقفت على موقع الحدث، واتضح أن العامل مكلف بحراسة معدات تابعة لإحدى الشركات وأنه يسكن داخل هذه المعدات وتم استدعاء وكيل المنشأة واتخاذ الإجراءات النظامية في حق الشركة، وتوقيعها تعهداً بعدم تكرار المخالفة، وتم على الفور تأمين مقر حراسة مناسب ولائق للعامل. وطالب مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض م. طارق الزهراني أصحاب العمل والقطاع الخاص بأهمية الالتزام بتوفير المسكن والجو الملائم للعاملين لديها والتقيد بأنظمة واشتراطات الصحة والسلامة المهنية، مشدداً على أنه لا تهاون إطلاقاً أمام ما يتم اكتشافه من ملاحظات.

»الجامعات".. مسؤولة عن التوعية والتحصين لمواجهة الإرهاب وحماية الشباب من التطرف والانحرافات الفكرية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1584164

لرياض - صالحة العتيبي
يُعد الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة تهدد أمن واستقرار المجتمع بأكمله، وتكمن خطورته الكبرى في قدرته على تخدير وغسل أدمغة بعض الشباب، خاصةً من لا يملكون حصانة دينية وفكرية ونفسية، ممَّا يجعلهم يعيشون في غياهب الحقد والكراهية وممارسة العنف، ومما لاشك فيه أنَّ الهاجس الأمني لم يعد مسؤولية رجال الأمن وحدهم، بل إنَّه من الواجب أن يتعاون المجتمع بأفراده ومؤسساته العلمية والعملية ومراكزه الفكرية والدعوية، في محاربة هذه الآفة ومواجهتها أمنياً وفكرياً وإعلامياً وعسكرياً، للوقوف في وجه كل من تُسوّل له نفسه العبث بوحدة المجتمع ومكتسباته.
وشدَّد عدد من الأكاديميين على أهمية دور الجامعات السعودية في مواجهة آفة الإرهاب، وتوعية الشباب وحمايتهم من الجماعات والأحزاب والانحرافات الفكرية، وكذلك توعية المجتمع من الأفكار الضالة، وخطر التكفير والإلحاد، والخروج على ولاة الأمور.

دور الجامعات
وأوضح د.عمر العمر -عميد مركز دراسة الطالبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- أنَّ من أواخر المؤتمرات الذي ستنظمها الجامعة في مواجهة الإرهاب وتجفيف منابعه، مؤتمر "واجب الجامعات السعودية وأثرها في حماية الشباب من الجماعات والأحزاب والانحراف"، الذي يرعاه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -أيَّده الله- ، مُضيفاً أنَّ المؤتمر يهدف إلى تعزيز دور الجامعات السعودية في توعية الشباب السعودي وحمايتهم من الجماعات والأحزاب والانحرافات الفكرية، وكذلك توعية المجتمع من الأفكار الضالة، وخطر التكفير والإلحاد والخروج على ولاة الأمور، وغير ذلك من الأهداف السامية لهذا المؤتمر .
وأشار إلى أنَّ لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بقيادة مديرها د .سليمان بن عبدالله أبا الخليل دور فاعل وكبير في مواجهة آفة الإرهاب، من خلال كلياتها ومعاهدها العلمية، ومراكزها، وكراسي البحث، وما تنظمه من مؤتمرات وندوات وملتقيات، مُضيفاً أنَّ القاصي والداني شهد للجامعة بهذا التميز الفريد الذي وضح أثره بوجود حصانة فكرية قوية تحمي أبناء وبنات الوطن من التأثر بالتنظيمات الإرهابية، وممن يقف وراءها من دعاة الفتنة والضلال .
شراكة حقيقية
وأضاف د.العمر أنَّ الجامعة تتميز بالعمل المؤسسي والجماعي في تحقيق أهدافها ورسالتها، ومن ذلك الشراكة الحقيقية بين جميع منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس والموظفين والموظفات والطلاب والطالبات في استشعار المسؤولية الشرعية والوطنية في مواجهة خطر الإرهاب، وكذلك الوقوف صفاً واحداً مع ولاة أمورنا وعلمائنا ورجال أمننا في مواجهة التنظيمات الإرهابية، ودعاة الفتنة والسوء، الذين يحاولون بث سمومهم بين أفراد المجتمع، لاسيما الطلاب والطالبات .
وأكَّد على أنَّ للجامعة دور كبير جداً في محاربة الإرهاب منذ عدة سنوات، عبر مجالات كثيرة ومتعددة، لعل أبرزها تفعيل مدير الجامعة لوحدة التوعية الفكرية، كوحدة رئيسة تشرف على المناشط والفعاليات والبرامج، التي لها علاقة بالأمن الفكرين ومواجهة الدعايات المضللة من جماعات التفكير والتطرف.
وبيَّن أنَّ مخرجات هذه الوحدة تكون من خلال تفاعل وتكافل كافة الوحدات في الجامعة تصب في حماية أبنائنا وبناتنا من أفكار جماعات الغلو والتطرف، التي تنتهج الغلو والتكفير، وتنتهي بالفساد والدمار، وذلك استناداً على خبرة الجامعة في هذا الإطار، التي تسعى جاهدة في بناء جيل آمن، تحمل في رسالتها الهادفة إلى توعية مجتمع الجامعة وتجريده من أفكار التطرف والانحرافات الفكرية، والتمسك بمنهج الكتاب والسنة، وما كان عليه السلف الصالح.
كراسٍ علمية
وقال أ.د.صالح الدوسي -أستاذ الدراسات العليا بجامعة جدة-: "لا شك أنَّ الجامعات تتفاعل مع موضوع الإرهاب الفكري، ولا شك أنَّ لها دور واضح من خلال ما تقدم في العملية التدريسية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، فالأساتذة في موضوعاتهم الدراسية متى ما وجدوا فرصة لربط المادة العلمية والموضوعات بالتطرف الفكري ومحاربته لا يترددون، كما أنَّهم يوجهون عدد كبير من الأبحاث العلمية إلى معالجة الإرهاب الفكري، وموضوعات الأمن الفكري والتطرف."
وأضاف أنَّ ذلك يكون بشكل واضح في التخصصات الأدبية والإنسانية، وكذلك ما يكون في خدمة المجتمع من ندوات وحضور دورات، موضحاً أنَّها جميعاً تعزز الفكر الوسطي ونبذ العنف والتطرف، مُبيّناً أنَّ هناك كراسٍ علمية خُصصت لمحاربة الغلو والإرهاب والتطرف، إذ أنَّ لهذه الكراسي ميزانيات ضخمة وأجندة علمية رفيعة المستوى، من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات والمطبوعات والأبحاث العلمية، لافتاً إلى أنَّ ذلك لايعني وصول الجامعات للكمال في تقديم الموضوع من كل جوانبه بصوره كاملة، إذ ما يزال الأمر يحتاج للمزيد .
ولفت إلى أنَّ المحرك الأول هنا هو قناعة كل أستاذ جامعي بأنَّ الأمر حق شرعي ووطني وعلمي، محملاً الأستاذ الجامعي المسؤولية، وقال: "في ذمة كل أستاذ أن يبين للطلاب مزالق ومخاطر الغلو والإرهاب الفكري، ومتى ما اقتنع الأستاذ الجامعي بذلك، فإنَّه سيُسخر إمكاناته في التدريس، والبحث العلمي، وفي خدمة المجتمع، وكذلك اللقاءات والمنتديات والمحاضرات لتكريس مفهوم الوسطية والأمن الفكري ومحاربة الغلو والتطرف .
حملات توعوية
وأكدت د.فوزية أبو خالد –عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات الإجتماعية -على أنَّه من الطبيعي أن يكون للجامعات السعودية دور هام في مقاومة الإرهاب بعدة أشكال، وعلى عدة مستويات، وأن يكون هناك حملات توعوية بين الطلاب والطالبات والطلاب، مُضيفةً أنَّ ذلك هو أضعف الإيمان، إلى جانب أهمية أن يكون هناك تخصيص مقررات دراسية في العلوم الاجتماعية، لتفكيك ظاهرة الإرهاب نظرياً وميدانياً بتحليلها وتحليل أمثلتها تحليلاً موضوعياً، وبشكل علمي .
وأضافت أنَّ هناك أيضاً أبحاث تساؤلية عن الارهاب، وعن اسبابه، وعن المسؤولية السياسية والاجتماعية والفكرية فيه، وأبحاث للكشف عن ما حدث منه، ولقراءة احتمالاته قراءة تنبؤية، تحتاط بمقتضاها الأوطان منه، كما أنَّ هناك أبحاثا

لدراسة كيفية مقاومة الإرهاب ميدانياً وفكراً وثقافة، مُشيرةً إلى أنَّ الجامعات مسؤولة عن تنظيم الندوات والمؤتمرات العالمية للبحث وتبادل الحوارات القائمة على مناهج تحليلية، لفهم الإرهاب والتصدي له.

مبادرات فردية

وأشارت د.فوزية أبو خالد إلى أنَّ العديد من جامعاتنا -للأسف- تعمل بأسلوب "لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم" في معظم القضايا ذات البعد السياسي أو الفكري، كما أنَّها تُفضِّل أيضاً أن تعيش في معازل نظرية نائية، أو بعيدة عما يعتمل في المجتمع، وما يواجه الدولة والمجتمع من تحديات، موضحةً أنَّ هناك مبادرات فردية من قبل بعض أساتذة الجامعات على مسؤوليتهم، من خلال مقرراتهم أو بحوثهم داخل الجامعة أو خارجها.

وبيَّنت أنَّ تلك المبادرات إذا كانت داخل الجامعة، فإنَّ أصحابها يُواجهون أحيانا بمسألة خروجهم على دور الشاهد الذي لم ير حاجة، الذي تؤديه بعض جامعاتنا بامتياز، وقالت: "أذكر هنا مثالاً للاجتهادات العلمية الشخصية، وهو ما تؤديه أ.د.لطيفة العبداللطيف من بحث بمجهود ذاتي، ودونما دعم من مؤسسة الجامعة يُعنى بالكشف عن الطرق التي يتّبعها الإرهاب في غسل أدمغة بعض شباب الوطن، لدرجة تحملهم على قتل بعض افراد أسرهم بدم بارد."

ودعت وزارة التعليم إلى العمل على تنوير الجامعة بمسؤوليتها الوطنية في التنوير، وتطوير أدوات الأجيال في التفكير والتحليل لقضايا الوطن المصيرية، حتى تؤدي الجامعات شيئاً من الأدوار المُنتظرة منها في حق الوطن.

المنشآت المتلاعبة بالتوطين وظفت العاطلين دون أن تشغلهم..

و"الموارد" يدفع رواتبهم

السعودة الوهمية.. مليارات مهدرة وبطالة مقنعة يدفع ثمنها الوطن والمواطن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1584196

تحقيق - راكان الدوسري

كلما أعلنت وزارة العمل عن أرقام التوطين المتصاعدة، تساءل الناس عن رقم البطالة الذي يأبى المقابل أن ينهار أمام تصاعد أعداد السعوديين العاملين في القطاع الخاص، والتي وصلت في الربع الثالث من العام المنصرم إلى أكثر من مليون وستمائة ألف مواطن يعملون في القطاع الخاص ومسجلين في التأمينات الاجتماعية، حتى كانت المفاجأة المدوية التي تضمنها تقرير "التأمينات" والذي أشار إلى أن 48% من المواطنين العاملين في القطاع الخاص تتراوح رواتبهم بين 1500 إلى 3000ريال، مما يلقي بهم حسب مراقبون في مجال ما يسمى السعودة الوهمية، الأمر الذي يفقد وزارة العمل 50% من منجزاتها في التوطين، ويلقي بظلاله على الاقتصاد وعلى مستقبل مواطنين لم يمارسوا أعمالاً، ولم يكتسبوا خبرات تذكر.

التوظيف الوهمي أفرز شباناً خاملين بلا خبرات وتسبب في استقدام ملايين الأجانب

ويأتي إعلان هيئة الإحصاء الأسبوع المنصرم عن ارتفاع معدل البطالة في المملكة إلى 12,3% ليثير الأسئلة المشروعة حول سياسة وزارة العمل في التوطين، وقدرة القطاع الخاص على المراوغة بشكل يكاد يفشل مبادرات الوزارة.

ترى كيف استطاع السواد الأعظم من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قلب الطاولة على وزارة العمل، وكيف نجحوا في تضليل الوزارة، وخذلان المواطنين، والتسبب في إهدار مليارات الريالات التي صرفتها الدولة عن طريق صندوق الموارد البشرية كدعم لتوظيف مواطنين لم يعملوا بعد؟

وزارة العمل ركضت وراء بريق الأرقام ولم تستطع التحقق من صحتها وصدقيتها
خلل
د. إبراهيم السليمان – نائب موارد لجنة الموارد البشرية بمجلس الشورى سابقاً – أكد أن سياسة صندوق الموارد البشرية ساعدت على ظهور السعودة الوهمية، وقال: إن صندوق الموارد البشرية أصبح هو الذي يدفع رواتب هؤلاء الشبان الذين لا يعملون، وذلك من خلال دفع نصف الرواتب التي يتم التعاقد عليها وهمياً، وبالتالي لا تدفع تلك المؤسسات للشاب إلا ما يقدمه صندوق الموارد البشرية من دعم، وهذا يشير بجلاء إلى عدم قدرة صندوق الموارد البشرية على التحقق من صدقية التوظيف الذي يدعمه، وبالتالي استطاع المتلاعبون في القطاع الخاص من توظيف أولئك الشبان دون أن يدفعوا لهم شيئاً، وحصلوا على التأشيرات المطلوبة لاستقدام مزيد من الأجانب للعمل لديهم.
وأشار إلى أن هناك قصوراً في آليات مراقبة التوظيف ومتابعته، مؤكداً أن وزارة العمل تشتكي دائماً من قلة المراقبين العاملين لديها، وقال: إن الأنظمة ليست فيها قصور، لكن القدرة على تطبيق الأنظمة هي المحك، وليس مستغرباً أن يحدث هذا في ظل عدم القدرة على المتابعة والتحقق من أرقام التوطين، وهذا الرقم مثير حقاً، ويجب على الوزارة التحقق منه بشكل يظهر لنا أرقام التوطين الحقيقية، بما يحقق الأهداف الوطنية للسعودة.
وأشار إلى أن التوطين بصورته الحالية ليس فاعلاً بالشكل الذي يمكن أبناء الوطن من العمل، وبين أن حصر مهن معينة على السعوديين سيخلق توافقاً بين قطاع الأعمال وبين التوطين، مما سيدفعهم إلى توظيف المواطنين وتدريبهم بغية الاستثمار فيهم وتحقيق استقرار ومسار وظيفي.
جيل خامل
د. عبدالله مباركي – أستاذ علم اجتماع العمل والصناعة – أكد أن توظيف المواطنين بشكل وهمي يؤكد أن من يقف وراء هذا الإجراء يستغل ثغرات النظام لتحقيق مآرب معينة وليس لديه توجه وطني لصالح الوطن والمجتمع، وقال: إن هذا السلوك يؤكد أن توظيف السعوديين ليس للعمل والإنتاج، وإنما تلاعباً بتوظيف السعوديين وهمياً من أجل استقدام أجانب للعمل، وهذا التفاف خطير على الأنظمة من شأنه أن يصنع جيلاً اتكالياً، خاملاً، يتقاضى راتباً ضعيفاً وهو لا يؤدي أي عمل .
وأضاف: إن الشكوك التي تضع 48% من السعوديين العاملين في القطاع الخاص تحت غطاء السعودة الوهمية تشكل أمراً خطيراً، ويجب على الجهات المعنية سرعة التحرك لإيقاف تفشي هذا السلوك الذي سيؤثّر سلباً على سوق القوى الوطنية العاملة، وسيجعل هؤلاء الشبان بلا خبرات، وبلا جدية، وسيكونون عالة على أسرهم وعلى المجتمع حين يتوقف صرف رواتب التوطين الوهمي الذي يعطى لهم.
وأشار د.عبدالله مباركي أن هذا السلوك من قبل بعض المنشآت الصغيرة يمثل تنكراً للمجتمع والوطن، وقال: إن الشركات الكبرى نجحت في التوطين لأنها وظفت السعوديين بشكل مهني ورسمت لهم مساراً وظيفياً، ومنحتهم حقوقهم، مما جعل السعوديين في تلك الشركات منتجين ومتميزين بشكل لافت، ولذلك المشكلة ليست في السعوديين، ولكنه في تلك المنشآت التي لا تريد توظيف المواطنين، مما دفعها لتوظيفهم وهمياً بغية الحصول على مزيد من التأشيرات لاستقدام مقيمين للعمل لديها.
وحذر من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، ومستقبل القوى الوطنية العاملة جراء التلاعب في الأنظمة التي سنت لإتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين في القطاع الخاص.
فشل
المستشار المالي والاقتصادي عبدالله الربدي أكد أنه كما تظهر الأرقام الرسمية ان ما يقارب من 50% من المسجلين في التأمينات الاجتماعية، فإن ذلك لا يمكن ان يكونوا موظفين سعوديين بشكل رسمي ويمارسون أدواراً وظيفية بسبب ان اجورهم لا تتجاوز الحد الأدنى من الأجور وهو يضع علامة استفهام حول ما اذا كانت وزارة العمل خلقت مشكلة في محاولة حل مشكلة البطالة؟
وأشار إلى ان وجود هذا العدد الكبير من القوة البشرية غير المستغلة والتي لو أضيفت إلى أرقام البطالة فسوف تصعد بنسبة البطالة الى أرقام مرعبة، وقال: إن هذه القوة البشرية لم تستغل ولم توظف بشكل سليم داخل الاقتصاد، وهو ما يعني ان برامج السعودة ليس أنها لم تنجح فقط، بل خلقت مشكلة أخرى من التحايل والتلاعب لدى أصحاب العمل، وبالتالي انتجت زيادة في التكاليف على القطاع الخاص، أدت الى تشوهات في التكاليف ومشاكل في جاذبية الاستثمار وبنفس الوقت لم تحقق توظيفاً فعلياً ووضع الشباب على كرسي العمل ليمارس دوره في تنمية الاقتصاد وليكون أداة فعالة عوضاً عن جعله عنصراً خاملاً لا يرغب بالعمل بسبب عروض السعودة الوهمية والجلوس بالبيت مقابل عائد مادي زهيد.
وأضاف: إذا أردنا تغيير هذا الوضع، يجب على وزارة العمل الاستماع الى القطاع الخاص ومعرفة تحدياته وكيفية المعالجة بالتعاون معه بدل فرض قوانين خلقت سوق عمل مشوه غير منتج، وأنا كذلك لا أعمم على جميع مبادرات

الوزارة ففي بعض المبادرات كانت ناجحة وفعالة لكن مثل المبادرات التي تحدد مستويات للسعودة بالقوة يجب ان تراجع ويجب ان تعمل الوزارة كذلك على مساعدة القطاع الخاص في فلترة القوة العاملة بحيث يتم تقييم الشباب العامل في القطاع الخاص عند انتهاء عمله من قبل جهة التي كان يعمل عندها ويتم تقديم هذا التقييم إلى الوزارة والتي بدورها تتأكد من صحته ويسجل في سجل كل موظف للتسهيل على طالب العمل وصاحب العمل اختيار الأفضل حسب سجله الوظيفي السابق، ويتم فرز طالبي العمل الجديين والجيدين من الذين لديهم سجل غير جيد سواء بالانتظام في العمل أو الإخلاص والجدية.

وقال: ان من شأن هذه العملية ان تزيد الطلب على السعوديين خصوصاً من لديهم سجل ممتاز، وبل سوف ترفع من رواتبهم وكذلك سوف يحرص الجميع عند علمهم بوجود تقييم بالعمل بشكل جاد ومنتظم حتى لا يتشوه سجله وبالنهاية سوف نخلق جيل جاد ونشيط ومتنافس في سوق العمل.

»أطفال التوحد" تحت مقصلة تضارب التشخيص والأسعار الفلكية للعلاج

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م
www.al-madina.com/article/518056

رغم ما يعيشه أهالي الأطفال المصابون بمرض التوحد من معاناة؛ بسبب مرض أبنائهم، الذي يجلب شعورًا دائمًا بالشفقة على هذا المخلوق الجميع، الذي سيعيش عمره في حالة غير طبيعية، وبحاجة دائمة إلى مساعدة الغير، فإن هذا كله لا يمثل شيئا أمام المأساة، التي يواجهها هؤلاء؛ عند محاولة الوصول إلى تشخيص سليم لحالة طفلهم، فضلا عن إيجاد مكان مناسب للعلاج، في ظل الارتفاع الفلكي لأسعار هذا العلاج.

»المدينة» تلقي الضوء على الصعوبات، التي تواجه فئة مصابي التوحد، وذلك بالتزامن مع اليوم العالمي لهذا المرض، الذي يحل في الثاني من أبريل من كل عام؛ ويشهد احتفاءً دوليا بهؤلاء المرضى عبر فعاليات مناسبة لهم بمختلف دول العالم.

تشخيص متضارب

تعد مشكلة التشخيص المتضارب، أبرز ما يواجه الأسر، التي تضم أطفالا مصابين بالتوحد، وهو ما تصفه مواطنة تدعى «أم جوري» بقولها: «عانيت مع ابنتي، منذ أن اكتشفت إصابتها بالمرض في عمر عام ونصف؛ بعد أن لاحظت على ابنتي تأخرا في خصائص النمو، مقارنة بأمثالها في ذات العمر، وبدأت رحلة علاجها عن طريق اللجوء إلى المراكز المتخصصة، لكن واجهتني مشكلات، أهمها التشخيص، الذي اختلف أكثر من مرة، وكان به تضارب كبير.«

وأضافت لـ»المدينة»، لم أجد بين المتخصصين، الذين باشروا فحص ابنتي، من يتفقون على مستوى، ودرجة التوحد، لدى الطفلة، ما بين بسيط، ومتوسط، وشديد، وأصبحت ابنتي متشتتة ترفض الخضوع للجلسات؛ خاصة أنها بدأت بالعلاج مع مجموعة أطفال، ثم تحولت للعلاج الفردي، كتسلسل علاجي، وهو خطأ بحسب أخصائيين آخرين، فالبداية بالفردي ثم الدمج، طبقا لآرائهم.

حميات خاطئة

مشكلة أخرى تفجرها المواطنة عبلة القثامي، بقولها لـ»المدينة»: «واجهتني مشكلة كبيرة مع الاختصاصية التي تعالج ابنتي، بعد أن ألزمتها بحمية غذائية معينة؛ للمساهمة في الحد من السلوكيات السلبية المصاحبة لاضطراب التوحد، الذي تعاني منه ابنتي، إلا أنني اصطدمت بمشكلة تكاد تكون أكبر من التوحد، وهي إصابة الطفلة، بنقص الفيتامينات، وفقر الدم؛ جراء هذه الحمية، التي أبعدتها عن الكثير من الأطعمة مثل: الحليب، والدقيق، والشوفان، والحنظة، والعصائر.

العلاج الشعبي
أما المواطنة خديجة «أم سالم»، فتكشف عن أبعاد مشكلة ثالثة، أشد خطورة، وهي اللجوء إلى العلاج الشعبي، فتقول: «سمعت عن امرأة تعيش بإحدى القرى الجنوبية، تعالج بطريقة شعبية، عبر إدخال جسم صلب في فم الطفل؛ لرفع سقف الحلق إلى أن ينزف، وبذلك تنحل عقدة لسانه، ويكتسب طلاقة في الكلام.«
وأضافت لـ»المدينة»: «بالفعل ذهبت بابني إليها، وكانت النتيجة أن زاد انطواؤه على نفسه؛ بعد استخدام هذه الطريقة، وأصبح يقاوم العلاج، ويرفض بشدة لمس الأخصائيين له، وانتكست حالته لأسوأ مما كانت عليه.
أزمة العلاج الشعبي، تلقي الضوء عليها أيضا، «أم أيمن بخاري»، مشيرة إلى أنها تعاملت مع إحدى المعالجات، التي إدعت أنها تعالج التوحد بالقرآن، وقالت: «استُنزفت أموالنا بالمراكز المتخصصة، التي تتراوح أسعار الجلسات العلاج بها ما بين 150 إلى 350 ريالا، ويحتاج الطفل من 3 إلى 4 جلسات في الأسبوع، وهو ما يكلفنا مبلغا باهظا جدا؛ وهو ما دفعنا للجوء إلى المعالجين الشعبيين؛ طمعا في الحصول على حلول جذرية تنهي تلك المعاناة.
وأضافت لـ»المدينة»: «تعاملت مع هذه السيدة، التي استنزفت أموالنا أيضا، بلا فائدة فهي تطلب 200 ريال، لكل من الأعشاب، والزيوت، والعسل، والماء المقروء عليه وغيره، ورغم مرور مدة طويلة لم نلحظ أي نتيجة إيجابية.
ندرة بالمراكز ووفرة في المتخصصين
يقول مدير وحدة الخدمات النفسية بالمدينة المنورة، أيمن شقير، إن من أبرز مشكلات علاج التوحد، هو ندرة المراكز الحكومية، التي تعالج المرض، رغم وجود أعداد هائلة من المتخصصين الباحثين عن عمل؛ لذلك فإن المراكز الخاصة تستغل حاجة الأهالي، وترفع الأسعار.
ودعا شقير إلى ضرورة تهيئة الأم نفسها؛ لاستقبال الطفل، وذلك عن طريق قراءة كتب خصائص النمو والسلوك؛ حتى تستطيع اكتشاف إصابته بالتوحد في سن مبكرة خاصة أن من أسباب عدم العلاج هو التأخير بسبب عدم المعرفة.
المعرفة تنقذ الأطفال
في غضون ذلك أكدت الأخصائية النفسية الأرطفونية، وهو المسمى العلمي لأمراض النطق والكلام، صوفيا صالح بوصلاح، أنه يجب على الأهالي القراءة جيدا عن المقاييس التي تكشف درجة التوحد؛ حتى يستطيعوا اختيار الأخصائي، أو الطبيب الأفضل، في استخدام هذه المقاييس، فمن الأخطاء الجسيمة الخلط بين التوحد، والاضطرابات الأخرى مثل: فرط الحركة، وتشتت الانتباه، والتخلف العقلي. وشددت خبيرة الأرطفونية على أنه لم يتم تسجيل أي حالة تحسنت بفضل العلاجات الشعبية، وذلك بشهادة المراجعين الذين يؤكدون في كل مرة، أن المعالجين الشعبيين استغلوا تشتتهم، وقلقهم على أبنائهم.
تحذير من الخطورة
بدوره أكد معلم الاضطرابات السلوكية والتوحد، بمعهد التربية الفكرية بالرياض، عبدالمحسن القرني، أن الأعشاب التي يستخدمها المعالجون الشعبيون، في علاج التوحديين تحمل خطورة شديدة جدا على حالة، وحياة، الطفل؛ محذرا بشدة؛ من الانسياق خلف تلك الدعايات.

الجهات الأمنية تسلم الطفلين لأمهما

المصدر: جريدة المدينة السيت 11 رجب 1438هـ - 8 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/517972

واس - الرياض
سلمت الجهات الأمنية فجر أمس الطفلين «باسم وماهر» لوالدتهما بعد اختطفهما والدهما واختفائهما عن الانظار لمدة أسبوعين.
وتعود القضية إلى تسلم الوالد الطفلين في مركز الحقوق المدنية بجنوب مكة؛ تنفيذًا لتوجيه صك الحضانة القاضي بحق رؤيته لطفليه كل أسبوعين، ولم يلتزم بالأمر وقام بإخفائهما عن الأنظار بعد تسلمه لهما من قبل الجهات المختصة بتاريخ 24 /6/ 1438 مما دعا والدتهما إلى تقديم شكوى رسمية لدى الجهات الأمنية بسرعة البحث وإرجاع طفليها من مطلقها؛

خاصة أنه «صاحب قضية تعنيف «وتخشى عليهما من إيذائه لهما.
من جهته قدم «م ح م» والد أم الأطفال شكره وتقديره لكافة الجهات الأمنية التي بذلت جهدًا كبيرًا خلال عملية البحث عنهما ولمدير شرطة المنطقة والعاصمة المقدسة ورجال التحريات والبحث الجنائي الذين عملوا على ارجاع الطفلين مؤكدًا أن هذا ما تعودنا عليه من العيون الساهرة على أمن الوطن والمواطن.

زوج يرتكب جرائم تزوير باسم طليقته و"المدنية" تتوعد بالسجن والغرامة

المصدر: جريدة المدينة السبت 19 جماد ثاني 1438هـ - 18 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/517950

لم تكن مريم عبدالله، ذات الـ33 سنة، تعلم أن الرجل الذي اختارها زوجة، وأصرّ على إنقاذها من براثن الشتات الذي عاشته، هو ذاته الذي أودى بها إلى متاهات الضياع، وقلة الحيلة، بعد أن استغل اسمها في ارتكاب عدد من وقائع التزوير.!
التفاصيل المثيرة للواقعة، تسردها صاحبتها لـ«المدينة» فتقول: «تعرّضت في طفولتي للاعتداء، فزوّجني والدي من رجل كبير السن، إلا أنه توفي، فتزوجت من جديد بمسن آخر، أنجبت منه 5 أبناء، إلا أن المشكلات دبت بيننا فانفصلنا بالطلاق، فاضطررت للتخلي عن أبنائي، له؛ لعدم قدرتي على الإنفاق عليهم.«
وأضافت: «بعد الطلاق وجدت فرصة عمل جيدة، كنت أسدد منها إيجار غرفتي المتواضعة، إلى أن تقدم لي رجل ثالث يطلب الزواج مني، فرفضت خوفاً من الوقوع في دائرة الفشل الأولى، لكن أمام إصراره، وحضور زوجته الأولى بنفسها لخطبتي له، بحجة أنها مريضة، ولا مانع لديها من زواجه، وافقت.«
وتابعت: «بدأت المعاناة، طلب مني أن استخرج له سيارة باسمي ولأني كنت متمسكة به رضيت بذلك واستخرجت له السيارة على أساس اتفاق بيننا بأن السداد سيكون عليه بالكامل، إلا أنه لم يفعل، أصبحت أسدد أقساط السيارة شهرياً، بدلاً منه، إلى أن وقعت بيننا مشكلة أسفرت عن الطلاق»، مشيرة إلى أنه امتنع فور ذلك عن سداد أي مبالغ تخص السيارة، وذلك بالتزامن مع تركها لعملها، واعتمادها كلياً على دخل الضمان الاجتماعي، الذي صار يسدد كلياً لقسط السيارة.
وتكشف مريم مفاجأة بالقول: «المصيبة الثانية التي اكتشفتها، هي أن طليقي استخرج كارت عائلة باسمي، وأضاف إليه نجله من زوجته الأولى، التي تحمل جنسية عربية، ولم يستطع ضمها لكارت العائلة، لأسباب مجهولة، فضلاً عن إضافته الشقيقة الصغرى لزوجته الأولى، إلى الكارت العائلة، على أنها ابنته منّي، بهدف تعليمها وعلاجها في مستشفيات حكومية، وأنا الآن في حيرة من أمري بسبب خوفي الشديد من عقوبة التزوير، التي ستلحقني في حال تقدمت بشكوى ده.«
الأحوال المدنية تطمئن مريم
من جانبه أكد متحدث الأحوال المدنية محمد الجاسر أنه يتوجب على أي سيدة تكتشف تزويراً من هذا النوع، بإضافة أطفال باسمها، وهم ليسوا أبناءها، أن تتقدم بشكوى رسمية ضد المزوّر في أقرب فرع للأحوال المدنية، لبدء اتخاذ الإجراءات الرسمية تجاهه، دون تردّد أو خوف؛ لأنه لن تلحقها أية عقوبات أو غرامات.
وأوضح لـ«المدينة»، أن الزوج المزوّر سيتم تطبيق قانون التزوير بحقه، وسينال عقوبة السجن لمدة لا تتجاوز الـ6 أشهر، وغرامة لا تزيد عن 10 آلاف ريال، أو إحداهما، إذا تأكد ارتكابه للجريمة.

الضمان الصحي يهدد شركات التأمين الرافضة للعلاج النفسي

المصدر: جريدة الوطن الاحد 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=299713&CategoryID=3

الدمام: علي عبدي 2017-04-08 11:23 PM

بعد أن أحرجت شركات التأمين الطبية مجلس الضمان الصحي التعاوني لعدم تعاونها في علاج المرضى نفسيا في العيادات الخاصة، توعد المجلس الشركات المخالفة بإيقاف خدماتها وعدم إصدار الوثائق، بالإضافة إلى إيقاف الشركة عن مزاولة المهنة نهائيا.

يأتي ذلك، في الوقت الذي تحتفل فيه المملكة بيوم الصحة العالمي، حيث يتصدر المشهد مرض الاكتئاب الذي اعتبرته منظمة الصحة العالمية أحد المهددات التي تحيط بالبشر خلال السنوات المقبلة.

حالة إلزامية

جاء تهديد مجلس الضمان الصحي بعد أن ألزم هذه الشركات منذ فترة طويلة بضم الحالات النفسية ضمن وثيقة التأمين الطبي، وإتاحة العلاج لعملاء الشركات من مواطنين ومقيمين.

وأوضح عضو مجلس الشورى مستشار مجلس الضمان الصحي التعاوني الدكتور فهد العنزي لـ«الوطن» أن مجلس الضمان ألزم شركات التأمين بتغطية حالات الأمراض النفسية، وأن بداية التأمين الإلزامي بدأ على المقيمين العاملين في القطاع الخاص ولم تكن الأمراض النفسية مشمولة بوثيقة التأمين حينها، علاوة على أن التغطية على الأمراض النفسية يتم استثناؤها بشكل عام، ولكن بعد تعميم تجربة التأمين الصحي على السعوديين العاملين في القطاع الخاص، وقد شمل ذلك عائلاتهم حتم ذلك على شمولية الوثيقة لعدد من الأمراض التي كانت مستثناة سابقا، ومنها علاج الحالات النفسية.

وبين أنه يتم استثناء الأمراض النفسية لعدة أسباب في السابق، نظرا لكلفة العلاج النفسي، ولعدم معرفة فترة العلاج النفسي وغالبا ما تكون طويلة المدى، وهذا يجعلها أكثر كلفة على شركات التأمين، وأن التشخيص للحالات يشمل الإدمان.

وأضاف «لا شك أن إدراج تغطية الأمراض النفسية ضمن وثيقة الضمان الصحي التعاوني الموحدة سيعزز حقوق المرضى نفسيا، ويوفر لهم تغطية علاجية ملائمة، بالإضافة إلى أنه سيخفف من عبء تحمل عائلاتهم أو من يعولونهم وتخفيف عبء العلاج المكلف.«

رفع الأسعار

يقول العنزي إن الأمراض النفسية متعددة، وتختلف درجاتها، وعادة ما تتطلب العلاج، ويجب أن تشمله وثيقة التأمين، لأن هناك فرقا بين الرعاية الصحية والعلاج الذي يؤكد وجود المرض، والطب يعتبر الحالات النفسية أمراضا وتتطلب العلاج، مبينا أن هناك حدا أعلى لتغطية كلفة علاج الحالات النفسية، وذلك لن يعطي الشركات الحق في رفع أسعار وثيقة التأمين بشكل مبالغ فيه.

وأوضح أن الحالات التي تنتج عن تعاطي المخدرات والمسكرات والعقاقير عادة ما تكون مستثناة من تغطية وثيقة التأمين، ولكن إذا اعتبر أن ما يترتب عليها من علاج نفسي كعلاج حالات الإدمان لابد هنا من إدراجها ضمن الوثيقة.

العقوبات

كشف مصدر مطلع لـ«الوطن» أنه في حال عدم التزام شركات التأمين في تغطية حالات العلاج النفسي يتم منعها من إصدار الوثائق وإيقاف خدماتها، كما أنه يتم إيقافها نهائيا في حال عدم التزامها بتطبيق القرار، مشيرا إلى أن مجلس الضمان الصحي يراقب عمل كافة شركات التأمين للتأكد من تنفيذ قراراتها. وأكد المصدر إصدار المجلس عقوبات في حال رفض شركات التأمين للتعليمات الصادرة، أو تقدم أحد عملائها المستحقين للعلاج النفسي بشكوى.

العلاج بأجر

أوضح مدير مجمع الأمل بالدمام الدكتور محمد الزهراني لـ«الوطن» أن المجمع يستقبل الوافدين الذي يعانون من حالات نفسية إسعافية فقط، مؤكدا استقبال المجمع لكافة الحالات النفسية تحت بند العلاج بأجر.

وأكد الزهراني أن مجمع الأمل لم يعمل بعد على علاج الحالات النفسية بوثيقة التأمين الصحي، ولم يتم تفعيله في كافة مجمعات الأمل حتى الآن، مضيفا أن المنشأة تستقبل حالات قليلة من الوافدين الذين يعانون من حالات أو أمراض نفسية، يتم تحويلها من قبل جهات عملهم، ويتم علاجهم بالأجر لحين استقرار الحالة.

أسباب استثناء الأمراض النفسية من الوثيقة

- 1كلفة العلاج العالية
- 2عدم معرفة فترة العلاج النفسي
- 3الأمراض تستغرق وقتا طويلا وعلاجا متنوعا
- 4حدوث حالات نفسية ناتجة عن التعاطي

الآثار الإيجابية لإدراجها في الوثيقة

تعزيز حقوق

المرضى نفسيا

توفير العلاج الملائم

تخفيف العبء على العائلات

تخفيف تكلفة العلاج

"البطاقة الخضراء".. خطوة على طريق توطين الاستثمارات الأجنبية

"العلكمي": بعض الوافدين ولاؤهم للبلد أكثر من أبنائه المواطنين

المصدر: جريدة سبق السبت 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م

https://sabq.org

أكد عضو الجمعية السعودية للاقتصاد الدكتور عبدالله المغلوث أنه في حالة إقرار نظام البطاقة الخضراء من قبل الجهات الرسمية بالسعودية، فسوف يسهم في توطين الاستثمارات الأجنبية التي تستثمر من قبل الوافدين داخل المملكة.

وقال "المغلوث": سيساعد ذلك على الحد من التستر على الوافد الأجنبي والغش التجاري كما تسهم رسوم هذه البطاقة في دعم خزينة الدولة.

وتتردد أنباء عن أن الجهات المختصة تعكف على إنهاء مسودة هذا المشروع والذي أعلن عنه سابقاً ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وأضاف "المغلوث": البرامج التي توفرها ذات البطاقه الخضراء للوافدين للسعوديه سوف تُسرع في معدل نمو اقتصادي بل وإيجاد فرص استثمارية وبيئة جاذبة للكفاءات وأصحاب الشهادات والمواهب العالمية داخل هذه البلاد وخارجها من خلال المزايا التي تمنح لهم.

وأردف: تفاصيل هذه المزايا لم تحدد من قبل الجهات الرسمية السعودية ولكن في اعتقادي أنها تتبنى عدة أمور من أهمها حرية التنقل وإقامة دائمة وامتلاك الأعمال التجارية إضافة إلى الخدمات الطبية والتعليمية في المستشفيات الحكومية.

وتابع: سيسمح لحامل البطاقه باستقدام العائلة والأقارب من الدرجة الأولى واستقدام تأشيرات العمالة المنزلية التي تخصه، كما يمكنه التنفيذ الذاتي لعمل تأشير (خروج وعودة) حينما يرغب في السفر دون كفيل.

وقال "المغلوث": جرين كارد في ظني خطوة إيجابية ولكن لابد أن تعطى لمن يستحقها من أصحاب الكفاءات مثل الأكاديميين والأطباء والمهندسين والمتميزين في أعمالهم وخالية سجلاتهم من أي ملاحظات أومخالفات قد ارتكبوها وأن

منح بتدرج لفئات للسنتين الأولى وفئات أخرى في السنوات القادمة لتبين لنا نجاح تلك الإجراءات والحد من أي ثغرات في النظام يستغلها الوافد لصالحه تسيء إلى مجتمعنا وأنظمته.
وأضاف: نجاح نظام جرين كارد سوف يوفر الضمان والأمن الوظيفي.
من جانبه، قال الخبير الاقتصادي خالد العلكمي: من ناحية المبدأ أراها ممتازة ولكن يجب أن تكون الأولوية للمواطن والحقوق متساوية، لكن كفكرة أنا معها لكنه قد تظهر تفاصيله ونقول نحن ضده لأنه حتى الآن لم تكشف تفاصيله لكنها كمبدأ رائعة وكفكرة موجودة ومطبقة.
وأضاف :عندنا اليوم وافدون أمضوا 20 عاماً بالبلد بينهم أطباء ومهندسون، وأجزم أن ولاؤهم للبلد أكثر من ولاء بعض أبنائها، وهؤلاء يستحقون أن يكون لهم برنامج يستوعبهم ويحتويهم ويحافظ عليهم ويوفر لهم ما يستحقون.
وأردف: معارضو البرنامج يفكرون من زاوية واحدة، ويقولون المواطن ما وجد وظيفة وتأتي بالأجنبي وهناك من نظر لهم من زاوية شرعنة التستر ولكن بالعكس أنا أنظر له من زاوية أخرى لأنك حوّلت المتسترين لتجار بطريقة قانونية واتركهم يعملون في الضوء بدل عملهم في الظلام، وجزء كبير من الحوالات الخارجية هي من اقتصاد الظل وأنت تمنعه من الاستثمار والتملك ولا تريد منه أن يُحول مرتبه لأسرته، فهذا ظلم لكن على الأقل نمسك بنصف ماله مع تطبيق المشروع.
وكانت مواقع قد تناقلت قصاصة تضمنت ١٤ ميزة سيتمتع بها حامل هذه البطاقة وسيحق للأجنبي بموجبها الاستثمار والسكن والاستفادة من خدمات الصحة والتعليم وممارسة النشاط التجاري مما يضمن عدم ضخ المليارات للخارج وستفرض الدولة عليهم ضرائب تنعش خزينتها ويتحول الاقتصاد من ريعي لمنتج.

العمل المؤسسي التجاري للمرأة.. متى؟!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 جماد ثاني 1438هـ - 19 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1584190

راشد محمد الفوزان

حين نستعرض حجم البطالة في المملكة نجد أنها ارتفعت إلى مستويات 12,1 %من 11,6% بين عامي 2015 و2016 وفق إحصاء الهيئة العامة للإحصاءات، وأصبح عدد العاطلين عن العمل بنهاية الربع الثالث 2016 بلغ 693,784 فرداً، النساء منهم 439 ألفاً أي 63% من حجم البطالة، وقد يكون العدد أكبر من ذلك، وهذا الاتجاه الصاعد يعني، قلة فرص العمل وتراجعها وأيضا زيادة حجم القوى العاملة، ولنكن أكثر وضوحا، إن فرص العمل لن تأتي إلا من مسارين أساسيين وجوهريين، وهما العمل بالقطاع الخاص أو العمل الحر، وسأركز هنا على العمل الحر خاصة المرأة، الذي لازلنا ننزوي ونخجل من طرح فرص عمل حقيقة لها، وأضع هنا الكرة أمام "وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، فما المانع من فتح مجال العمل للمرأة بالعمل الحر بعمل مؤسسي حقيقي، ولكي أكون أكثر وضوحا وعمليا في فرص العمل الحر المتاحة، لماذا لا يفتح لها المجال بفتح محل تجاري أو بوتيك أو معرض في مجال "الملابس النسائية، الأحذية، الذهب، الأكسسورات، الصيدليات، الحلويات بكل ما تحمل من تفاصيل، محلات الورود، الديكور، الستائر، المفروشات، الساعات، العطور، الأقمشة النسائية، المطاعم كتملك لها" عشرات الأعمال الحرة الممكن أن تطرح للمرأة، وهي تعاني التحدي بقلة فرص العمل، وهذا ما يجب أن يكون بتنسيق ودعم بين وزارتي العمل وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فالأولى منظم ومشرع، والثاني ممول وداعم فني وإداري ومالي لهن.
حين نجد عمل "الأسر المنتجة" كأننا نحاول الاختباء والمداراة عن فتح محلات تجارية واضحة وصريحة لهن، ونكتفي بعربة نقل لبيع المواد الغذائية الخفيفة أو غيرها، أو البيع من المنازل وغيره، لماذا لا نشرعها بتنظيم وتمويل، والمرأة أثبتت قدرتها ونجاحها أكثر من الرجل، وأستند هنا على تصريح الدكتور إبراهيم الشافي، مدير عام برنامج التوطين الموجه في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية "إن السيدات أفضل من الرجال في دوران العمل والإنتاجية وعدم التسرب" هذا التصريح الواضح والصريح يبين أن المرأة لدينا تحتاج من وزارة العمل وهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل من له علاقة في منحها فرص العمل سواء بالقطاع الخاص أو الحر، وهذا ما يضع الكرة بين أيديهم وليس التقصير من

توفر العدد أو القدرة أو غيرها هي تحتاج "الفرصة والدعم والمحفز والحماية لها" وهذا ما يجعلنا أمام قدرة عمل معطلة بسبب أن الفرصة غير متاحة بعدالة وكفاية.

الأحكام الابتدائية.. متى يكون التنفيذ معجلاً ؟!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/518005

راشد محمد الفوزان

حين نستعرض حجم البطالة في المملكة نجد أنها ارتفعت إلى مستويات 12,1 %من 11,6% بين عامي 2015 و2016 وفق إحصاء الهيئة العامة للإحصاءات، وأصبح عدد العاطلين عن العمل بنهاية الربع الثالث 2016 بلغ 693,784 فرداً، النساء منهم 439 ألفاً أي 63% من حجم البطالة، وقد يكون العدد أكبر من ذلك، وهذا الاتجاه الصاعد يعني، قلة فرص العمل وتراجعها وأيضا زيادة حجم القوى العاملة، ولنكن أكثر وضوحا، إن فرص العمل لن تأتي إلا من مسارين أساسيين وجوهريين، وهما العمل بالقطاع الخاص أو العمل الحر، وسأركز هنا على العمل الحر خاصة المرأة، الذي لازلنا ننزوي ونخجل من طرح فرص عمل حقيقة لها، وأضع هنا الكرة أمام "وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، فما المانع من فتح مجال العمل للمرأة بالعمل الحر بعمل مؤسسي حقيقي، ولكي أكون أكثر وضوحا وعمليا في فرص العمل الحر المتاحة، لماذا لا يفتح لها المجال بفتح محل تجاري أو بوتيك أو معرض في مجال "الملابس النسائية، الأحذية، الذهب، الأكسسورات، الصيدليات، الحلويات بكل ما تحمل من تفاصيل، محلات الورود، الديكور، الستائر، المفروشات، الساعات، العطور، الأقمشة النسائية، المطاعم كتملك لها" عشرات الأعمال الحرة الممكن أن تطرح للمرأة، وهي تعاني التحدي بقلة فرص العمل، وهذا ما يجب أن يكون بتنسيق ودعم بين وزارتي العمل وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فالأولى منظم ومشرع، والثاني ممول وداعم فني وإداري ومالي لهن.

حين نجد عمل "الأسر المنتجة" كأننا نحاول الاختباء والمداراة عن فتح محلات تجارية واضحة وصريحة لهن، ونكتفي بعربة نقل لبيع المواد الغذائية الخفيفة أو غيرها، أو البيع من المنازل وغيره، لماذا لا نشرعها بتنظيم وتمويل، والمرأة أثبتت قدرتها ونجاحها أكثر من الرجل، وأستند هنا على تصريح الدكتور إبراهيم الشافي، مدير عام برنامج التوطين الموجه في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية "إن السيدات أفضل من الرجال في دوران العمل والإنتاجية وعدم التسرب" هذا التصريح الواضح والصريح يبين أن المرأة لدينا تحتاج من وزارة العمل وهيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل من له علاقة في منحها فرص العمل سواء بالقطاع الخاص أو الحر، وهذا ما يضع الكرة بين أيديهم وليس التقصير من توفر العدد أو القدرة أو غيرها هي تحتاج "الفرصة والدعم والمحفز والحماية لها" وهذا ما يجعلنا أمام قدرة عمل معطلة بسبب أن الفرصة غير متاحة بعدالة وكفاية.

كاريكاتير

حقوق الإنسان في الصحافة

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21200405

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 12 رجب 1438هـ - 9 إبريل 2017م

http://www.al-madina.com/article/518006